



شعوب متمكنة.
أمم صامدة.

اللقاء الخامس لمجتمع ممارسي مكافحة الفساد في المنطقة العربية
"وضع البرامج لتعزيز المساءلة الاجتماعية"

عمّان، المملكة الأردنية الهاشمية

28-29 حزيران/يونيو 2012

البرنامج

المحتويات

3.....	خلفية	I.
Error! Bookmark not defined.....	محور التركيز المواضيعي	II.
5.....	الأهداف	III.
5.....	المشاركون	IV.
5.....	المنهجية	V.
6.....	جدول الأعمال	VI.

1. خلفية

1. لطالما شغلت قضية الفساد اهتمام مواطني البلدان العربية، وإن بدرجات وأشكال متفاوتة. فشكّلت أحد القوى الدافعة الرئيسية لتغيير عدة أنظمة سياسية في الفترة التي أعقبت حركات الاستقلال في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، وطرحت مرارًا وتكرارًا في الخطاب السياسي والإنتاج الفكري في المنطقة. تتوافق الآراء بشكل عام على أن مكافحة الفساد قيمة متأصلة في التاريخ الديني والثقافي للمنطقة. ورغم ذلك، فقد تفاوتت الجهود الملموسة لمنع الفساد ومحاربه على مر السنين، وفي نهاية المطاف لم تنجح في أن تنعكس بشكل واضح في ممارسات الدولة والمجتمع.

2. لقد شهدت المنطقة العربية منذ ثمانينات القرن الماضي نموًا ملحوظًا في الآليات الرئيسية التي يعمل المواطنون من خلالها على مساءلة دولتهم، بما فيها الانتخابات والبرلمانات المتعددة الأحزاب. ورغم ذلك لم ينعكس هذا النمو بشكل كاف على الحد من الفساد أو تعزيز المساءلة والشفافية والنزاهة. كما أنه لم يترجم إلى نتائج إنمائية مُرضية مقارنة بمناطق أخرى أو بما تحمله هذه المنطقة من إمكانيات كما سبق وأكدته أعداد مختلفة من تقرير التنمية الإنسانية العربية الذي نُشر لأول مرة عام ٢٠٠٢. وفي هذا الإطار، يمكن القول أن بطء وصول المنافع الاقتصادية إلى عموم الناس، رغم النمو الاقتصادي الذي تحقق، واستمرار القيود المفروضة على الحريات والمشاركة العامة، رغم الإصلاحات العديدة التي اعتمدت، يشير إلى وجود خلل خطير في آليات الحوكمة ساهم في قيام هذا الوضع.

3. ومع تزايد الضغوط الخارجية والداخلية المطالبة بتعزيز الحكم الديمقراطي مؤخرًا، بدأ يوجّه مزيد من الاهتمام نحو قضايا الفساد بعد سنين طويلة من تجنبها. وتدرجيًا، بدأت مبادرات الإصلاح لمكافحة الفساد تتزايد في المنطقة، مستندة في غالب الأحيان إلى ظهور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والقوة الدافعة التي حققتها أطر إقليمية مثل الشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، ومبادرة الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية، والمنتدى الإنمائي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وغيرها. ورغم التقدم الذي أحرزته عدد من البلدان، ظل الأثر العام لهذه المبادرات محدودًا مقارنة بجسامة المشكلة وفق مدركات المواطنين وأصحاب الأعمال، وكما عبّر عنها الخبراء والممارسون في أنحاء المنطقة.

4. وحنما تعد أحداث عام ٢٠١١ وتداعياتها التي لا تزال مستمرة جزءًا من هذا التطور التاريخي. فقد أبرزت عمق جذور التحديات التي توجد في المنطقة وتنوع الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لبلدانها. ففي بعض هذه البلدان أثار استياء المواطنين العميق إزاء أداء حكوماتهم موجة من التحولات التي يتوقع أن تستمر في النمو في السنوات المقبلة. وفي معظم البلدان الأخرى، وبرغم غياب مثل هذا النوع من التحول، ثمة اعتراف بأنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لجعل مؤسسات الحكم أكثر شفافية ومسؤولية وبالتالي أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين.

5. قد لا يكون الفساد هو السبب الرئيسي في أحوال المنطقة، لكنه بالتأكيد مصدر استياء كبير يعرب عنه المواطنون في مختلف أنحاءها، ويتصدر بلا شك قائمة اهتماماتهم في برامج الإصلاح. الدافع الحالي لمكافحة الفساد في المنطقة هو الرغبة بمزيد من المساءلة لضمان التزام صانعي القرار بالمعايير والقواعد والأهداف التي يوافق عليها المواطنون. وتشير الخبرة التي تراكمت حتى الآن في البلدان العربية، بالإضافة إلى غيرها من الحالات المقارنة، إلى أن مجرد إيجاد آليات ديمقراطية رسمية

إضافية مثل الانتخابات والبرلمانات متعددة الأحزاب، وتبني المزيد من القوانين التي تجرم الفساد قد لا تكون بالضرورة كافية لتأسيس آليات ملائمة للمساءلة.

6. في الواقع، قد تتخذ المساءلة شكلا عموديا أي مفروضة على الحكومات من الخارج، بشكل رسمي من خلال عمليات انتخابية أو بشكل غير مباشر من خلال إشراك المواطنين في تطوير السياسات، وقد تتخذ شكلا أفقيا أي بفرضا على الحكومات داخليا من خلال آليات مؤسسية رسمية تقوم بالرقابة والتفتيش والمراجعة. ومع ذلك فقد وُجد أن كلا الشكلين العمودي والأفقي للمساءلة غير مرضي لعدة أسباب مثل عدم ملائمة العمليات الانتخابية وعدم كفاية المؤسسات التي تقوم بالرقابة والقوانين السرية ونقص نقط المداخل للمواطنين وغيرها. ورغم أنه من المهم جدا لجهود الإصلاح في المنطقة الاستمرار في معالجة أوجه القصور التي تشوب العمليات ذات الصلة، من المهم أيضا النظر في اعتماد وسائل إضافية لتعزيز المساءلة ولا سيما في السياق الحالي للمنطقة حيث يشعر المواطنون بمزيد من التمكين للتحرك في هذا المجال وحيث تشهد اتساعاً مستمراً في المساحة المتاحة لمشاركة المواطنين في الشأن العام، على الأقل حتى الآن.

II. الموضوع

7. تشير المساءلة الاجتماعية إلى شكل من أشكال المساءلة التي تنشأ نتيجة إجراءات يتخذها المواطنون ومنظمات المجتمع المدني بغية مساءلة الدولة. وتتضمن جهودا تبذلها الحكومة وغيرها من الفاعلين مثل الإعلام والقطاع الخاص والمانحين لمساندة هذه الإجراءات. والمساءلة الاجتماعية هي تفعيل عدد من المبادئ الرئيسية التي تشكل لب كل من الحكم الديمقراطي ونهج التنمية القائمة على حقوق الإنسان. ويمكن للمساءلة الاجتماعية أن تحسن نواتج التنمية والتقدم صوب تحقيق التنمية البشرية عموما بالإضافة إلى الأهداف الإنمائية للألفية.

8. هناك العديد من الآليات والأدوات المختلفة التي يمكنها أن تعزز المساءلة الاجتماعية مثل قوانين تعزيز الوصول للمعلومات وتعزيز الإعلام المستقل أو استخدام أدوات محددة مثل تقارير أداء المواطنين وهيئات المحلفين من المواطنين. ويوفر وضع البرامج التي تعزز المساءلة الاجتماعية قيمة مضافة للجهود الدعوب الذي يبذل لتعزيز المساءلة ومعالجة الفساد. وهو يكمل المساءلة التي تسير أفقيا من خلال توفير مجموعة من آليات التفتيش والمراجعة على الدولة، ويمكن المواطنين من ممارسة الرقابة المستمرة متى انعدمت الفرصة للمساءلة على المستوى الرأسي.

9. حتى الآن في المنطقة، تركزت معظم جهود مكافحة الفساد على المساءلة على المستوى الأفقي وعلى المستوى الرأسي وإن كان الأخير على نطاق أضيق. وفي البلدان العربية التي تشهد تحولات، ينصب مزيد من التركيز على الأخير. ورغم ذلك لا تزال جهود تعزيز المساءلة في أنحاء المنطقة نادرة وينقصها الدعم. وقد دعمت المكاتب الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية عدد من المبادرات ذات الصلة، غير أن دعم المنظمة للجهود ذات الصلة يمكن بالتأكيد تحسينه ليتمكن غيرها من مبادرات الحكم ومكافحة الفساد التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والشركاء الوطنيين وغيرها من شركاء التنمية الدوليين.

10. يركز اللقاء الخامس لمجتمع ممارسي مكافحة الفساد في المنطقة العربية على المساءلة الاجتماعية آخذاً في الاعتبار الوضع الحالي الذي تشهده المنطقة العربية والظروف المختلفة لبلدانها. ويعزز اللقاء المناقشة التفاعلية حول الممارسات والمفاهيم ذات الصلة بناءً على الخبرات المقارنة في المنطقة وخارجها مع تشجيع التفكير المشترك حول البرامج المحتملة التي يمكن وضعها وتنفيذها على الأصعدة الإقليمية والوطنية والمحلية. ويعد الاجتماع أيضاً فرصة لمشاركة المستجندات حول مبادرات مكافحة الفساد على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها من المنظمات.

III. الأهداف

11. يهدف اللقاء بشكل عام إلى تقديم مفهوم المساءلة الاجتماعية من منظور برامج مكافحة الفساد التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية وتمكين أعضاء مجتمع ممارسي مكافحة الفساد لمعاونتهم على أن يكونوا أكثر استجابة للمطالب المتزايدة لشركائهم الوطنيين في هذه المجالات. وبشكل أكثر تحديداً، يسعى اللقاء لتحقيق الأهداف الآتية:

- توفير منتدى تفاعلي لمشاركة المستجندات حول جهود مكافحة الفساد في المنطقة
- شرح مفاهيم وممارسات المساءلة الاجتماعية ومدى تناسبها مع عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم والتنمية
- تبادل الخبرات والتجارب بشأن مبادرات المساءلة الاجتماعية في المنطقة وخارجها
- تحديد المداخل والتحديات للمساءلة الاجتماعية في البلدان العربية بالإضافة إلى الصلات مع جهود مكافحة الفساد الحالية وعلاقات التفاعل الممكنة مع المجالات الأخرى للحكم الديمقراطي

IV. المشاركون

12. يشارك في هذا اللقاء ممارسون في مجالات الحكم ومكافحة الفساد من المكاتب الوطنية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية ومجموعة مختارة من الشركاء الوطنيين ومنهم خبراء حكوميين وغير حكوميين. وسينضم للاجتماع ممثلون عن المنظمات الإقليمية والدولية وغيرهم من المانحين ومقدمي المساعدة التقنية.

V. المنهجية

13. صُمم اللقاء لتقديم أهداف تعليمية محددة بطريقة تفاعلية على مدى يومين. وسيتضمن: (أ) عروض في جلسات عامة مع إتاحة فرص للأسئلة والأجوبة ومناقشات مفتوحة لتبادل المعلومات وتوضيح المفاهيم ومشاركة التجارب، و(ب) مناقشات داخل مجموعات صغيرة لتمكين المشاركين من النظر في إمكانية وكيفية تطبيق المعرفة المكتسبة في بلدانهم. اللغات المعمول بها هي العربية والإنجليزية، وسيتم توفير ترجمة فورية في هاتين اللغتين.

الخميس في 28 حزيران/يونيو 2012

08.30 – 09.30 التسجيل

11.30 – 09.30 الجلسة الأولى – جلسة عامة

من الرباط إلى عمان: بحث مستجدات عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال مكافحة الفساد
هدف الجلسة: تمكين المشاركين من مشاركة المستجدات حول جهودهم لمكافحة الفساد في الدول العربية وتقديم جهود مكافحة الفساد في سياق البرامج الإقليمية والعالمية.

• ملاحظات افتتاحية

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد فيل ماتشيزا، مستشار السياسات الدولي، رئيس تكتل المبادئ الدولية ومكافحة الفساد، فريق الحكم الديمقراطية، مكتب سياسات التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• مستجدات من المكاتب الوطنية لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي

• أسئلة وإجابات

12.00 – 11.30 إستراحة

14.00 – 12.00 الجلسة الثانية – جلسة عامة

مفاهيم وممارسات المساءلة الإجتماعية

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من استكشاف مفاهيم وممارسات المساءلة الإجتماعية بشكل مفصل وكيفية ارتباطها بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الدول العربية وبالأخص برامج مكافحة الفساد ومجالات أخرى من الحكم الديمقراطي.

• المتحدثون

السيد فرديريك أريكسون، أخصائي مستقل في مكافحة الفساد والتدفقات المالية غير المشروعة،

أريكسون فانتاج

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيدة عايدة أروتونوفا، أخصائية في مكافحة الفساد، البرنامج العالمي لفعالية التنمية ومكافحة الفساد التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد إبراهيم بشارت، أستاذ في قسم الإدارة العامة، جامعة بيرزيت

• مناقشة مفتوحة

14.00 – 15.00 الغداء

15.00 – 17.30 الجلسة الثالثة – جلسة عامة

تعزيز المساءلة الاجتماعية للحد من الفساد في توفير الخدمات العامة

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من استكشاف الصلات بين تعزيز المساءلة الاجتماعية ومعالجة الفساد في القطاعات، ومن تبادل التجارب والخبرات في وضع برامج في مجالات ذات الصلة.

• المتحدثون

السيد سامويل دي ياغر، أخصائي في مكافحة الفساد، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في آسيا والمحيط الهادئ

الدكتورة سحر الطويلة، مديرة مركز العقد الاجتماعي، مصر

السيد أحمد بياض، أخصائي المتابعة والتقييم، مركز العقد الاجتماعي، مصر

السيدة جوي أسيرون، مديرة مركز السياسات الاجتماعية، كلية أتينييو للحكومة بجامعة مانيتا، الفلبين

السيد نيخيل داي، عضو مؤسس في الحملة الوطنية لحق الناس في الوصول إلى المعلومات والإتحد التضامني للمزارعين والعمّال، الهند

• مناقشة مفتوحة

حفل عشاء (لمزيد من المعلومات وتأكيد الحضور يرجى الاتصال بالمنظمين).

19.30

الجمعة في 29 حزيران/يونيو 2012

10.45 – 09.00 الجلسة الرابعة – جلسة عامة

المساءلة الاجتماعية وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من التعرف على الأجزاء ذات الصلة من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي يمكن استخدامها كمدخل لتعزيز المساءلة الاجتماعية، واستكشاف كيف يمكن لمبادرات المساءلة الاجتماعية أن تساعد في تنفيذ الاتفاقية.

• المتحدثون

السيد جوناثان أغار، مساعد في منع الجريمة وضابط في العدالة الجنائية، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

السيدة كيندا حتر، منسقة إقليمية لقسم المغرب والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الشفافية الدولية

• مناقشة مفتوحة

11.00 – 10.45 إستراحة

12.45 – 11.00 الجلسة الخامسة – جلسة عامة

استخدام وسائل الإعلام الاجتماعي لتعزيز المساءلة الاجتماعية

هدف الجلسة: تمكين المشاركين من استكشاف الفرص والتحديات المرتبطة باستخدام وسائل الإعلام الاجتماعي لتعزيز المساءلة الاجتماعية بناءً على النجاحات التي تحققت والدروس المستفادة من المبادرات ذات الصلة.

• المتحدثون

السيد فرانشيسكو ككي، اخصائي في مكافحة الفساد، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في براتيسلافا

الدكتورة نينا كوليباشكينا، اخصائية في تقييم ادارة الحكم، المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة

السيدة مارين مالخسيان، منسقة برنامج، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أرمينيا
السيدة هديل سعاده، مساعدة برنامج ادارة الحكم، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الأردن

• مناقشة مفتوحة

13.00 – 12.45 إستراحة

14.15 – 13.00 الجلسة السادسة – تمارين في مجموعات صغيرة

تدريب بشأن وضع البرامج لتعزيز المساءلة الإجتماعية

هدف الجلسة: دعم المشاركين لتطوير أفكار لوضع برامج لمكافحة الفساد التي تهدف إلى تعزيز المساءلة الإجتماعية في بلدانهم والنظر في التحديات والقيمة المضافة لتنفيذ هذه البرامج.

• مقدمة

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

• مجموعات صغيرة

• عروض المجموعات

14.30 – 14.15 الجلسة السابعة – جلسة عامة

خاتمة ومقترحات للمستقبل

• ملاحظات ختامية

السيد فيل ماتشيزا، مستشار السياسات الدولي، رئيس تكّال المبادئ الدولية ومكافحة الفساد، فريق الحكم الديمقراطي، مكتب سياسات التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

السيد أركان السبلاني، مدير المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد وتعزيز النزاهة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
